الكويت

يدعو الدستور إلى "الحرية المطلقة" في اختيار العقيدة وممارسة الطقوس الدينية وفقاً للعادات المرعية، على ألا يتعارض ذلك مع النظام العام أو الآداب العامة؛ بيد أن الحكومة فرضت بعض القيود على الحق في ممارسة الشعائر الدينية بحرية. وينص الدستور على أن الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع. وتوجب المادة 12 من الدستور على الدولة أن تحمي "التراث الإسلامي".

وبشكل عام، احترمت الحكومة الحرية الدينية في الممارسة العملية، ولم يحدث خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير أي تغيير في مستوى احترام الحكومة للحرية الدينية. إلا أن الأقليات الدينية واجهت بعض التمييز نتيجة لسياسات الحكومة، وظل المسلمون من غير السنة يواجهون صعوبة في الحصول على التراخيص القانونية اللازمة لإقامة أماكن جديدة للعبادة.

ولم ترد أية تقارير عن إساءات من المجتمع بسبب الانتماء الديني أو العقيدة أو ممارسة شعائر دينية، وإن كان يوجد شيء من التمييز.

وتناقش حكومة الولايات المتحدة مسألة الحرية الدينية مع الحكومة كجزء من سياستها العامة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. وقد تعاونت السفارة مع الزعماء الدينيين والمسؤولين الحكوميين في مسائل محددة تتعلق بالحقوق الدينية.

القسم الأول: الديمغرافية الدينية

تبلغ مساحة الدولة 6,880 ميلاً مربعاً، وعدد سكانها 3.4 مليون نسمة، من بينهم مليون مواطن، والبقية عمال أجانب وعائلاتهم. وتشير التقديرات المستخلصة من سجلات الناخبين ووثائق الأحوال الشخصية إلى أن 70 في المائة من المواطنين، بمن فيهم أفراد الأسرة الحاكمة، ينتمون إلى المذهب السني. ولم يصنّف الإحصاء السكاني الوطني السكان إلى شيعة وسنة. أما أغلبية الثلاثون بالمائة المتبقية فتنتمي إلى المذهب الشيعي. وهناك حوالي 150 إلى 200 مواطن مسيحي وعدد قليل من المواطنين البهائيين. ينتمي حوالي 100,000 من المقيمين غير المواطنين إلى المذهب الشيعي. وبينما يوجد تركيز سكاني سني أو شيعي عالٍ في بعض المناطق، فإن معظم المناطق تجمع بين الطوائف الدينية بشكل جيد.

ويقدر عدد السكان المسيحيين بأكثر من 450,000 نسمة، معظمهم من الأجانب. وتضم الجالية المسيحية كنيسة الروم الكاثوليك التي تضم عدداً يتراوح بين 250,000 و 300,000 نسمة يصلون في كنيستين رسميتين ومكان عبادة ثالث مقام في بيت مستأجر للصلاة؛ وأتباع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية (70,000 عضوا) والكنيسة الإنجيلية الوطنية (بروتوستانت) وتقدم الخدمة لـ 40,000 عضواً موزعين في أكثر من 70 تجمعاً طائفياً؛ وكنيسة الأرمن الأرثوذكس التي يتبعها 4,000 عضو؛ وكنيسة الروم الأرثوذكس (3,500 عضو)؛ وكنيسة الروم الكاثوليك (الملكية) التي تضم 1,000 إلى 2,000 عضواً يمارسون طقوسهم الدينية في بيت مستأجر؛ والكنيسة الأنجليكانية (الإبيسكوبلكية) (100 عضو) التي تتيح كنيستها أيضاً ليصلي فيها بضعة آلاف مسيحيين آخرين. ويوجد أيضاً مسيحيون لاتين وموارنة وأقباط كاثوليك وأرمن كاثوليك وملابار ومالانكارا كانوا يصلون في الكاتدرائية الكاثوليكية في مدينة الكويت. ويقدر أتباع كنيسة يسوع المسيح لقديسي اليوم الآخر (المورمون) بـ 70 عضواً.

وتوجد مجموعات دينية مسيحية أخرى غير معترف بها، من بينها أتباع الكنيسة السريانية الأورثوذكسية الهندية، وكنيسة مار توما، وكنيسة قديسي اليوم السابع السبتيين؛ ولا توجد تقديرات موثوقة لأعدادهم.

وتوجد أيضاً جماعات من الهندوس (300,000)، والبوذيين (100,000 عضو)، والسيخ (10,000 عضو)، والبهائيين (400 عضو).

القسم الثاني: احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/ إطار السياسة العامة

ينص الدستور على "الحرية المطلقة" في اختيار العقيدة وممارسة الطقوس الدينية وفقاً للتقاليد المعمول بها، شريطة ألا يتعارض مع السياسة العامة أو الأخلاق.

تمارس الحكومة سيطرة مباشرة على المؤسسات الدينية السنية. فعلى سبيل المثال، تعين الحكومة أئمة المساجد السنية وتراقب خطب الجمعة التي يلقونها، وتدفع رواتب موظفي المساجد. وتمول الحكومة بناء مساجد السنة. لا تمارس الحكومة نفس هذه السيطرة على مساجد الشيعة التي تمولها الطائفة الشيعية.

يحظر قانون المطبوعات والنشر لعام 2006 تحديداً نشر أية مواد تسيء إلى الطوائف الدينية أو تحرض الأفراد على ارتكاب الجرائم أو تؤدي إلى الكراهية أو نشر الفتنة بين الجمهور. وينص القانون على زيادة الغرامات وعقوبات السجن المفروضة على كل من يقوم بنشر مواد تشهّر بالإسلام. ووسّع القانون أيضاً نطاق المحظورات ليشمل أيضاً تشويه سمعة صحابة النبي محمد.

وتوجد قوانين تحظر التجديف والردة والتبشير. وفي حين أن عدد الحالات التي تنطبق عليها هذه القوانين محدوداً، نشطت الحكومة في تنفيذ هذه القوانين، ولاسيما منع غير المسلمين من ممارسة الأنشطة التبشيرية الموجهة إلى المسلمين.

وتتولى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المسؤولية الإشراف رسمياً على الطوائف الدينية. ويتعين على الكنائس المعترف بها رسمياً أن تتعامل مع عدة جهات حكومية مختلفة، بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (لإصدار التأشيرات ورخص الإقامة للقساوسة وغيرهم من موظفي الكنائس)، وبلدية الكويت (للحصول على رخص البناء والمسائل المتعلقة بالأراضي)، ووزارة الداخلية (لتوفير الأمن وحماية الشرطة لأماكن العبادة). ومع أنه لا توجد أية قائمة حكومية رسمية بالكنائس المعترف بها من قبل الدولة، فإن سبع كنائس مسيحية - الكنيسة الإفنجيلية الوطنية والكنيسة الكاثوليكية والأقباط الأرثوذكس والأرمن الأرثوذكس والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والكنيسة الأنجليكانية – تتمتع على الأقل بنوع من الاعتراف الرسمي يمكّنها من ممارسة نشاطها علانية. وهذه الكنائس السبع مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مما يمكنها من استقدام العاملين في مجال الشؤون الدينية وموظفي الكنائس، وكذلك المحاضرين الضيوف وغيرهم من الزوار.

ويبدو أن إجراءات تسجيل وترخيص الجماعات الدينية تشبه إجراءات تسجيل وترخيص المنظمات غير الحكومية. وأثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، لم تتلق أية طائفة دينية اعترافاً رسمياً، ورأت الجماعات المسيحية غير المعترف بها أن الحصول على الاعتراف الرسمي مستحيلاً. ولذلك، كانت تصلي في أماكن غير رسمية مملوكة ملكية خاصة أو استعارت أماكن عبادة من الجماعات الموجودة. ولم تتدخل الحكومة في هذه التجمعات الخاصة.

وقد نيطت بالهيئة الاستشارية العليا لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية مهمة إعداد المجتمع لتقبل التطبيق الكامل لأحكام الشريعة في جميع المجالات. وتقدم الهيئة توصيات إلى أمير البلاد حول السبل الكفيلة بجعل القوانين أكثر تطابقاً مع الشريعة الإسلامية، إلا أنها لا تملك أية صلاحيات لإنفاذ التغيير. وينص الدستور على أن الشريعة مصدر رئيسي للتشريع.

وتُعتبر الأعياد الإسلامية التالية أيام عطلة وطنية: رأس السنة الهجرية، ومولد النبي محمد، والإسراء والمعراج، وعيد الفطر وعيد الأضحى. ويحضر معظم المسيحيين القداس يوم الجمعة ولم يشيروا إلى عدم تمكنهم من الذهاب إلى الكنيسة أيام الأحد على أنه شاغل ديني. ويستطيع بعض العمال التنسيق مع أرباب عملهم لتخصيص وقت للصلاة يوم الأحد. ويجوز لأرباب العمل في القطاع الخاص أن يقرروا منح موظفيهم من غير المسلمين إجازات في أعيادهم الدينية.

وتفرض الحكومة تدريس مادة التربية الإسلامية لجميع طلاب المدارس الحكومية. وتفرض الحكومة أيضاً تدريس مادة التربية الإسلامية في المدارس الخاصة التي يدرس فيها طالب مسلم واحد أو أكثر.

لا تحدد الحكومة ديانة الفرد في جوازات السفر أو وثائق الهوية الوطنية.

القيود المفروضة على الحرية الدينية

يتمتع الشيعة بحرية العبادة وفقاً لمذاهبهم دون أي تدخل من الحكومة، وظل وضع الشيعة بصورة عامة مستقراً أثناء الفترة التي يغطيها التقرير. لكن، كانت توجد بعض المشاكل. فقد أعرب أعضاء الطائفة الشيعية عن قلقهم تجاه قلة عدد مساجد الشيعة نسبياً بسبب بطء الحكومة في الموافقة على بناء مساجد جديدة وإصلاح مباني المساجد القائمة (يوجد في الكويت 35 مسجداً للشيعة مقابل أكثر من 1,100 مسجد للسنة). ومنذ عام 2001، وافقت الحكومة على ترخيص وبناء ستة مساجد جديدة للشيعة. وأفادت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بأنه سيتم مستقبلاً بناء مساجد بأعداد كافية للشيعة في المناطق السكنية الجديدة لخدمة السكان الشيعة الذين ينتقلون إلى تلك المناطق.

توجد مئات الحسينيات الشيعية (أماكن التجمعات الدينية للشيعة)، ومعظمها غير رسمية أو غير مرخصة. وبشكل عام، الحسينيات في الكويت مملوكة ملكية خاصة ومرتبطة بأسر شيعية معروفة. وقد أعرب بعض الشيعة عن قلقهم تجاه اقتراح المجلس البلدي فرض قواعد تنظيمية أشد على الحسينيات. ويسيطر المجلس البلدي على الحصول على أراضي الحكومة وقيل إنه رفض أحياناً منح أراضٍ للمؤسسات الدينية غير السنية.

ويضطر الشيعي الذي يريد أن يصبح إماماً (رجل دين) أن يتلقى التدريب والتعليم في الخارج (في أغلب الأحيان في العراق وإيران، وبدرجة أقل في سوريا)، وذلك لأن كلية الشريعة الإسلامية في جامعة الكويت لا تقدم دورات دراسية في فقه الشيعة. وفي نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كانت وزارة التعليم تنظر في طلب شيعيٍ لإنشاء كلية خاصة لتدريب رجال الدين الشيعة. وفي عام 2008، طالب عضو البرلمان الشيعي صالح عاشور وزارة التعليم بحذف إشارات من كتب التربية الإسلامية، التي تدرس في المدارس الثانوية، تذكر بأن بعض الممارسات الدينية الشيعية هرطقة. ويؤلف هذه الكتب علماء سُنة، وتستند كلياً إلى التفسير السني للإسلام. وقد كانت اللجنة الحكومية التي كانت قد شُكّلت لدراسة حذف الإشارات المثيرة للمسلمين الشيعة، متوقفة عن العمل.

ويذكر بأن بعض موظفي الحكومة الشيعة يواجهون صعوبة أكبر في الترقية في دوائر حكومية معينة. إلا أن رئيس الوزراء دأب منذ عام 2006 على تعيين وزيرين من الشيعة في مجلس الوزراء المكون من 14 وزيراً، وكان آخر هذه التعيينات في كانون الثاني/ يناير 2009.

ولم تسمح الحكومة في عامي 2007 و 2008 بإحياء ذكرى استشهاد الحسين علانية أو المسيرات الجماهيرية لإحياء يوم عاشوراء. إلا أن الحكومة وفرت حراسة أمنية للأحياء الشيعية وسمحت للمصلين بالتجمع سلمياً في ساحات عامة لممارسة شعائر عاشوراء. وللسنة الثانية على التوالي، امتدح عضو برلمان شيعي جهود وزارة الداخلية في إدارة الأمن بنجاح أثناء عطلة عاشوراء.

من المفهوم على نطاق واسع في الكويت أن الحكومة تعترف اعترافاً كاملاً بسبع طوائف مسيحية، ويسمح لهذه الطوائف أن تعمل بصفتها كنائس رسمية، وهي: الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الإفنجيلكية الوطنية، والكنيسة القبطية الأرثوذكسية والكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية وكنيسة الروم الأرثوذكس وكنيسة الروم الكاثوليك والكنيسة الأنجليكانية. وقد مارست هذه الطوائف الدينية أنشطتها بحرية في كنائسها، وأقامت صلواتها دون أي تدخل من الحكومة. وقال زعماء هذه الطوائف إن الحكومة دعمت بصورة عامة وجود هذه الكنائس، حيث وفرت لها حماية الشرطة وإدارة المرور إذا اقتضى الأمر. وتوجد طوائف مسيحية أخرى (بما في ذلك الكنيسة الأرثوذكسية الهندية ومار توما والمورمون وكنيسة قديسي اليوم السابع السبتيين) لا تتمتع باعتراف قانوني، ولكن سُمح لها بإدارة أنشطتها في بيوت مستأجرة أو بيوت مملوكة ملكية خاصة أو مرافق تابعة للكنائس المعترف بها. وأفاد أعضاء هذه التجمعات الدينية أنهم استطاعوا أداء شعائر العبادة دون أي تدخل من الحكومة بشرط عدم قيامهم بمضايقة جيرانهم أو انتهاك القوانين المتعلقة بالتجمع والتبشير.

ويُحظر على الكنائس عدا كنائس الطوائف المسيحية السبع المعترف بها إظهار أية رموز دينية، بما في ذلك الصلبان أو اسم الطائفة أو ممارسة أية أنشطة أخرى علنية، مثل قرع الأجراس. وتمكنت بعض الكنائس التي تفتقر إلى الموارد المالية لاستئجار مكان من التجمع في المدارس أيام عطلة نهاية الأسبوع، ولكن ممثلي الكنائس أفادوا بأن المدارس قد تعرضت للضغط لوقف السماح بهذه التجمعات الدينية.

وأقامت أتباع البطريركية الكاثوليكية الملكية طقوسهم الدينية في بيت مستأجر، كانت طائفتان كاثوليكيتان هنديتان أخريان تستخدمانه للصلاة. ولا يزال طلب قدمه أتباع البطريركية الكاثوليكية الملكية في عام 2005 للحصول على أرض لبناء كنيسة ينتظر الموافقة من مجلس الوزراء. وقد سمح لكنيسة الأرمن الأرثوذكس وكنيسة الروم الأرثوزكس بالعمل علانية وتعيين موظفين ودعوة رجال دين خطباء وممارسة أنشطة أخرى من هذا القبيل دون تدخل الحكومة؛ إلا أن مرافق الكنيستين، وفقاً لسجلات الحكومة، مسجلة على أنها بيوت خاصة. واستأجرتا أيضاً مرافق من مواطنين عاديين للصلاة ولأغراض دينية أخرى؛ إلا أن هذا يضعهما في موقف ضعيف إذا توقف المالك عن تأجيرهما، لأن من الصعب إيجاد مالك عقار مستعد لتأجير عقاره لجماعات دينية.

فرضت الحكومة كوتا على عدد رجال الدين والموظفين الآخرين الذين يُسمح للطوائف الدينية السبع المعترف بها استقدامهم للعمل في الكويت. واعتبرت معظم الكنائس هذه الحصص غير كافية. كما اعتبرت معظم الطوائف مرافقها القائمة غير كافية لخدمة تجمعاتها الدينية. وواجهت هذه المؤسسات مشاكل كبيرة في سعيها لبناء مرافق جديدة.

لا يوجد قانون محدد يحظر إقامة أماكن عبادة لغير المسلمين؛ بيد أن الممارسة العملية أظهرت أن الطوائف القليلة التي تقدمت بطلبات للحصول على تصاريح بناء أماكن عبادة جديدة رُفضت طلباتها. وفهمت بعض الطوائف الدينية أن ذلك يعني استحالة الحصول على تصريح لبناء مكان جديد للعبادة، وكان ذلك رادعاً لها عن تقديم الطلبات.

وتدعم الحكومة بنشاط جهود الدعوة التي تبذلها الأوساط السنية، و لا تسمح بالتحول عن الإسلام إلى دين آخر. وفي حين أنه يقال إنه حدثت حالات تحول، فإن الذين تحولوا فعلوا ذلك بهدوء وحذر. وتعرض الذين أصبح تحولهم عن الإسلام معروفاً إلى المضايقة، بما في ذلك فقدان وظائفهم وتكرار استدعائهم إلى مراكز الشرطة وإلقاء القبض عليهم واحتجازهم تعسفياً وتعرضهم لاعتداءات جسدية وكلامية ومراقبة أنشطتهم من قبل الشرطة وإلحاق الضرر بممتلكاتهم مع عدم إمكانية اللجوء للقضاء. وإذا قُدّم المرتد عن الإسلام إلى المحكمة، فإن من المرجح أن يواجه مشاكل قانونية في وضعه الشخصي وممتلكاته.

وتمنع الحكومة المبشرين من غير المسلمين من ممارسة الأنشطة التبشيرية في الكويت، وتفرض قيوداً على عدد الزعماء الدينيين المسموح لهم أن يعملوا لخدمة الكنائس القليلة التي تتمتع باعتراف قانوني. ويجب استقدام رجال الدين للطوائف غير المعترف بها باعتبارهم عاملين وليسوا رجال دين، ويؤدون خدماتهم الدينية خارج وظائفهم العادية.

وتمنع الحكومة المبشرين من ممارسة أنشطة تبشيرية في أوساط المسلمين، بيد أنه يجوز لهم العمل لخدمة تجمعات غير مسلمة.

وشجعت لجنة التعريف بالإسلام، التي تعمل تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بشكل نشط ممارسة الدعوة إلى الإسلام في أوساط غير المسلمين. ويوجد للجنة مكتب في السجن المركزي لتقديم دروس ومعلومات دينية للمساجين، ويُذكر أن اللجنة وسّعت جهودها المبذولة في سبيل الدعوة الإسلامية لتشمل أيضا السفارات التي تؤوي عمالاً أجانب يواجهون مشاكل. كما تمارس الدعوة في السجون منظمة غير حكومية، تتلقى دعماً مالياً من الحكومة، تسعى للإفراج المبكر من السجن عن الجُناة الذين لم يرتكبوا أعمال عنف.

تحظر المادة 19 من قانون الصحافة والنشر التشهير بالإسلام والنبي محمد وأعلام الدين الإسلامي الآخرين، وتنص على عقوبة بالسجن للصحافيين الذين يشهّرون بأي دين. والحرية الأكاديمية مقيدة عملياً بالرقابة الذاتية. ويمنع القانون

الأكاديميين والصحافيين من انتقاد الإسلام. وينص القانون أيضاً على أن لأي مواطن مسلم الحق في إقامة دعوى جنائية على أي مؤلف إذا اعتقد المواطن أن المؤلف شهّر بالإسلام أو الأسرة الحاكمة أو أخل بالآداب العامة.

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 ثار جدل حول السماح لرجل الدين الشيعي الإيراني محمد فالي بالدخول إلى الكويت وحول ملاحظاته، التي زُعم أنها تسيء للسنة، مما أدى إلى نزاع بين البرلمان ورئيس الوزراء. وقبل هذا الحدث، حُظر رسمياً على فالي دخول الكويت لأنه زُعم أنه أساء إلى بعض أصحاب النبي محمد الذين يُجلّهم السنة. وعندما سمح رئيس الوزراء لفالي بالدخول إلى البلد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 منتهكاً هذا الحظر، قدم ثلاثة سلفيين أعضاء في البرلمان طلباً رسمياً لاستجواب رئيس الوزراء. وقد دفع هذا الطلب، وطلبات أخرى قدمت فيما بعد لاستجواب رئيس الوزراء بشأن سوء الإدارة المالية، أمير البلاد إلى حل البرلمان في آذار/ مارس 2009.

ولا تسمح الحكومة بتأسيس شركات لنشر مواد دينية غير إسلامية أو بتأسيس مؤسسات لتدريب لرجال الدين من غير المسلمين. وعلى الرغم من ذلك، نشرت عدة كنائس مواد دينية لاستخدامها حصراً في تجمعاتها الدينية. كما سُمح لشركة دار الكتاب المحدودة الخاصة باستيراد نسخ من الإنجيل ومواد دينية مسيحية أخرى، بما في ذلك أشرطة فيديو وأقراص مدمجة، لاستخدامها حصراً من قبل التجمعات الدينية المنتمية للكنائس التي تعترف بها الحكومة، شريطة ألا تحتوي تلك المواد على أية إهانة للإسلام. وكانت شركة دار الكتاب المحدودة الشركة الوحيدة الحائزة على رخصة لاستيراد هذه المواد، التي يتعين أن يوافق عليها مراقبون من الحكومة.

وأفادت بعض خادمات المنازل أن أرباب عملهن صادروا منهن أشياء دينية، مثل الأناجيل والمسابح، وأشياء أخرى ليست ذات طابع ديني.

ومع أن الحكومة لا تصدر في العادة وثائق سفر للـ "بدون" المقيمين فيها، الذين يبلغ عددهم 100,000 نسمة، وهم عرب لا جنسية لهم يعيشون في الكويت، فإنها قدمت استثناءات في هذه السياسات لتمكين الـ "بدون" من أداء فريضة الحج. إلا أنه كان يتعين على البدون إعادة وثائق السفر لدى عودتهم إلى البلد.

ولا يزال تمثيل الشيعة في الوظائف الحكومية العليا محدوداً. وفي عام 2008، انتخب خمسة أعضاء من الشيعة لعضوية مجلس الأمة (البرلمان)، التي يبلغ عدد أعضائها 50 عضواً، مقارنة بأربعة أعضاء من الشيعة في المجلس السابق.

ولا يوجد شيعة معروفون في قوات أمن الدولة، وقيل أن لهم تمثيلا محدودا في الحرس الوطني. واشتكى شيعة عديدون من وجود "سقف زجاجي" يحول دون حصولهم على وظائف قيادية. وفي حين أن هذه الشكاوي لها ما يبررها، فإن أغلبها يأتي نتيجة قرارات فردية أكثر من كونها سياسة حكومية منسقة. وكان تعيين الفريق المتقاعد علي المؤمن، وهو شيعي، في 16 أيلول/ سبتمبر 2009 كأول سفير للكويت إلى بغداد منذ الغزو العراقي في عام 1990، استثناءً لافتاً للنظر.

وتقع على عاتق المحاكم الشرعية مسؤولية تطبيق قانون الأحوال الشخصية، وتسمح الحكومة للشيعة بتطبيق مذاهبهم الفقهية في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية وقانون الأسرة في محاكم الإبتدائية والاستئناف. ووافقت الحكومة على طلب قدمه الشيعة منذ مدة طويلة لإنشاء محكمة نقض (محكمة عليا) للشيعة تتولى البت في قضايا الأحوال الشخصية. إلا أن المحكمة لم تُنشأ بعد، لأن الحكومة لم تتمكن من إيجاد قضاة شيعة مؤهلين بقدر كاف، على حد قول مسؤول حكومي شيعي.

ووافقت الحكومة على طلب آخر تقدم به الشيعة منذ مدة طويلة، لإنشاء وقف شيعي مستقل، وهو جهة حكومية لإدارة ممتلكات الوقف الشيعي. وتمكن الوقف الشيعي من ممارسة عمله بحرية.

ولا يجوز لأعضاء الطوائف الدينية غير المعترف بها في القرآن، مثل البهائيين والبوذيين والهندوس والسيخ، أن يشيدوا أماكن للعبادة أو مرافق دينية أخرى. ويسمح لأعضاء الطوائف الدينية غير المعترف بها أن يُصلّوا بعيداً عن أعين الناس في منازلهم دون تدخل من الحكومة.

وتمكنت طائفة السيخ من الصلاة بحرية في بيوت مملوكة ملكية خاصة. وأفادت هذه الطائفة أنها لم تتمكن من إيجاد مالك عقارات مستعدٍ لتأجيرهم مكاناً يستخدمونه لأغراض دينية. ولم يتمكنوا من الحصول على تصريح لمحرقة لحرق جثث موتاهم. ومارس السيخ أنشطة دينية أخرى، بما في ذلك إقامة طقوس زواج واحتفالات أخرى علانية دون أي تدخل من الحكومة.

ويحظر القانون تدريس مادة التربية الدينية على نحو منظم لأية طوائف دينية غير إسلامية إلا أن القانون لم يتم تطبيقه بصرامة. فقد قُدمت دروس دينية على نحو غير رسمي في بيوت مملوكة ملكية خاصة وفي مجمعات الكنائس دون أي تدخل من الحكومة؛ إلا أن هناك تقارير مفادها أن مفتشين حكوميين من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية زراوا بشكل دوري مدارس حكومية وخاصة خارج مجمعات الكنائس للتأكد من عدم تدريس أية مواد دينية غير الإسلام.

وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، لم ترد الحكومة على طلب الكنيسة الكاثوليكية السماح للطلبة الكاثوليك في مدارس خاصة معينة أن يدرسوا على حدة العقيدة الكاثوليكية أثناء الوقت المخصص لمادة التربية الإسلامية.

وواجهت الكنيسة الكاثوليكية في مرافق كنيستيها الرسميتين ازدحاماً شديداً. وتستقبل كاتدرائيتها الواقعة في وسط مدينة الكويت بشكل منتظم عشرات آلاف المصلين الذين يشاركون في أكثر من 20 قداساً أسبوعياً تقدم بعدة لغات. ولم تتمكن الكنيسة من تشييد أية مبان جديدة نظراً لضيق المساحة داخل مجمع الكنيسة. كما أن الكنيسة الإفنجيلكية الوطنية، التي تقدم خدمات لأكثر من 20,000 مصلٍ أسبوعياً موزعين في أكثر من 70 تجمعاً واجهت أيضاً ازدحاماً شديداً. وكانت الكنيسة ترغب في الحصول على أرضٍ أوسع لبناء كنيسة جديدة ولكنها لم تقدم طلباً رسمياً لذلك.

وأفادت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بأن لها علاقات ممتازة مع الحكومة، ولم تواجه أية صعوبات في استقدام موظفي وضيوف الكنيسة إلى البلد. وتعاونت الحكومة إلى أبعد الحدود مع الكنيسة في منح تراخيص لنصب خيام في ساحات متاخمة للكنيسة لاستيعاب الجمهور الكبير أثناء الأعياد المسيحية. وتمثل التحدي الرئيسي الذي واجهته الكنيسة في الازدحام الشديد في مرفقها الصغير في مدينة الكويت. وقررت الحكومة أنها مضطرة لهدم مبنى الكنيسة لشق طريق جديد، ولكنها منحت الكنيسة قطعة أرضٍ في منطقة حَوَلّي مساحتها 6,500 متر مربع لبناء مكان جديد للعبادة، إلا أن الحكومة لم تقدم أية مساعدة مالية لتشييد مبنى الكنيسة. وبدأت أعمال البناء في الربع الأول من عام 2006، وتوقعت الكنيسة استكمال أعمال البناء في عام 2009. وقررت الحكومة أن تنفذ أعمال بناء الطريق حول مبنى الكنيسة إلى أن يكتمل بناء المرفق الجديد ومن ثم هدم المبنى القديم.

وتمارس الحكومة الرقابة على مضمون الخطب التي يلقيها الأئمة والوعاظ الذين يجب عليهم التوقيع على "اتفاقية مسجد" تبين بالتفصيل التزامهم بحدود معينة في خطبهم الدينية.

في معرض الكتاب السنوي الذي أقيم في معرض الكويت الدولي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، تم حظر حوالي 500 كتاب اعتبرت "أصولية" أو "متطرفة". وكان لبعض هذه الكتب صلة بالحركة السلفية في الإسلام.

وعلى الرغم من وجود مجموعة صغيرة من المواطنين، حوالي 150 إلى 200 شخص، المعترف باعتناقهم الديانة المسيحية، يحظر قانون صدر في عام 1980 منح الجنسية الكويتية لغير المسلمين. ويجوز للمواطنين المسيحيين توريث الجنسية لذريتهم.

ويحظر القانون زواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم. ولا يشترط القانون على المرأة غير المسلمة أن تعتنق الإسلام للزواج من رجال مسلم إلا أن نساءً غير مسلمات عديدات يواجهن في الحياة العملية ضغوطاً اقتصادية واجتماعية قوية للتحول إلى الإسلام. وفي حال عدم تحول المرأة إلى الإسلام، فإن هذا قد يعني إذا حدث طلاق فيما بعد أن الأب المسلم سيحصل على حق حضانة جميع أطفالهما. وتعتبر المرأة غير المسلمة التي تمتنع عن اعتناق الإسلام غير مؤهلة لأن ترث ممتلكات زوجها أو أن تحصل على الجنسية الكويتية.

وأثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، لم ترد أية تقارير بأن الحكومة منعت موظفي الدولة من إظهار أو ممارسة أي عنصر من عناصر عقيدتهم.

ولم ترد أية تقارير عن وجود مساجين أو معتقلين في البلاد لأسباب دينية

الإكراه على التحول إلى دين آخر

لم ترد أية تقارير عن إكراه أي شخص على تغيير دينه، بمن في ذلك المواطنين الأمريكيين القصر الذين اختُطفوا أو نُقلوا بشكل غير قانوني من الولايات المتحدة.

إلا أن هناك حالات منع فيها أطفال أمريكيين من العودة إلى الولايات المتحدة؛ إلا أنه لم ترد، أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير أية تقارير عن إكراه هؤلاء الأطفال على اعتناق الإسلام، أو أن الإكراه على التحول إلى الإسلام كان سبب عدم السماح لهم بالعودة إلى الولايات المتحدة.

التحسينات والتطورات الإيجابية المتعلقة باحترام الحرية الدينية

خلافاً لما كان عليه الحال في الفترة التي غطاها التقرير السابق، لم تمارس وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سوى قدر قليل من النشاط في عقد المؤتمرات وإلقاء المحاضرات التي تشجع على التسامح في إطار "مبادرة الاعتدال" التي وسعتها مؤخراً.

القسم الثالث: حالة احترام الحرية الدينية

بصورة عامة، تحلى المواطنون بالانفتاح والتسامح تجاه الطوائف الدينية الأخرى؛ إلا أن أقلية تعارض وجود جماعات غير مسلمة في البلد وتنكر شرعية أي مذهب إسلامي غير مذهبها.

وفي حين أنه أبلغ عن بعض حالات التمييز على أساس ديني على مستوى شخصي، اتفق معظم المراقبين على أن هذه الظاهرة ليست منهجية أو متفشية على نطاق واسع.

وأفاد بعض مسؤولو الكنائس أن خادمات المنازل اشتكت من أن أرباب عملهن لم يسمحوا لهن بمغادرة بيوتهم، مما يجعل من المتعذر عليهن الصلاة مع طوائفهن الدينية.

أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، استمر النقاش حول ما إذا كان من المناسب أن يهنئ المسلم غير المسلمين بأعيادهم الدينية. فبينما عارض عدد قليل من المحافظين هذه الممارسة، لم ير معظم المسلمين بأساً في ذلك، ولم يبلغ أي من المحلات التجارية العديدة التي عرضت مواد تتعلق بعيد الميلاد عن وقوع حوادث سلبية.

كتب الدكتور أحمد الدويج، وهو أحد الذين يكتبون في صحيفة *الوطن* المحلية، عدة مقالات معادية للسامية أنكر فيها المحرقة. وواصل كثيرون من وعاظ المساجد استخدام لغة معادية للسامية، لا سيما أثناء الغزو الإسرائيلي لغزة وبعد الغزو. ولم ترد الحكومة علانية على هذه المقالات أو تفرض رقابة على وعاظ المساجد.

ودار حوار كنسي بين الطوائف المسيحية في إطار مجلس يمثل الزعماء المسيحيين من مختلف الكنائس، وفي اجتماعات عديدة غير رسمية.

القسم الرابع: سياسة حكومة الولايات المتحدة

تناقش حكومة الولايات المتحدة مسألة الحرية الدينية مع الحكومة كجزء من سياستها العامة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. وظلت المراقبة المكثفة لمسائل الحرية الدينية من بين أولويات عمل السفارة. واجتمع مسؤولو السفارة

بصورة متكررة مع الطوائف السنية والشيعية والمسيحية المعترف بها، كما اجتمعوا مع ممثلين عن مختلف الطوائف الدينية غير المعترف بها ومع ممثلي المنظمات غير الحكومية المعنية بالحرية الدينية.

وشجع السفير ومسؤولو السفارة الآخرون بشكل نشط الحكومة على معالجة شواغل الزعماء الدينيين، مثل ظاهرة الازدحام ونقص أماكن العبادة المناسبة، وعدم إمكانية الحصول على المواد الدينية، وعدم كفاية عدد الموظفين، وحالات التأخير لأسباب بيروقراطية في إجراءات البت في الطلبات الروتينية. وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، اجتمع مسؤولو السفارة مع كبار ممثلي الطوائف المسيحية الكبرى المعترف بها في الكويت وشجعوهم على عرض شواغلهم على الحكومة بشكل موحد، كما دافعوا عن مصالح الطوائف المذكورة في اجتماعات رفيعة المستوى مع مسؤولين حكوميين.